

أثر المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية

The effect of corporate social responsibility on financial performance

مصطفى قمان*

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة.

تاريخ الاستلام: اليوم/الشهر/السنة؛ تاريخ المراجعة: اليوم/الشهر/السنة؛ تاريخ القبول: اليوم/الشهر/السنة

ملخص:

يسعى هذا المقال إلى توضيح العلاقة بين الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية والأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، حيث بين البحث أن أغلب نتائج الدراسات الميدانية تشير إلى وجود علاقة إيجابية بين الأداء الاجتماعي للمؤسسة والأداء المالي، وذلك مع اختلاف أدوات القياس والتقييم، سواء عند قياس الأداء المالي (محاسبيا أو عن طريق القيمة السوقية، أو استعمال معايير أخرى) وأيضا عند تقييم التزام المؤسسات بالمسؤولية الاجتماعية (عن طريق الإفصاح وتحليل المحتوى، أو عن طريق التدقيق الاجتماعي المقدم من طرف وكالات التنقيط الاجتماعي، أو مؤشرات السمعة ومؤشرات التلوث).

حيث توصلت العديد من الأبحاث والدراسات لوجود أثر لأنشطة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي قصير الأجل والذي يقاس بمقاييس الربحية قصيرة الأجل والمبنية على الأرقام المحاسبية، مثل العائد على الأصول وتكلفة التمويل، يؤثر تطبيق مفهوم "المسؤولية الاجتماعية" من الناحية المالية، فهناك عدة دراسات توضح الارتباط بين الممارسات التجارية المسؤولة وتحسن الأداء المالي.

الكلمات المفتاح: المسؤولية الاجتماعية؛ المحاسبة الاجتماعية؛ الأداء الاجتماعي؛ الأداء المالي؛

تصنيف JEL : M14; G34; G32

Abstract: This article seeks to clarify the relationship between Corporate Social Responsibility and financial performance. Most of the results of field studies indicate a positive relationship between social performance and financial performance, with different measurement and evaluation tools, both in measuring financial performance (accounting or by market value, Other criteria) and also when evaluating the commitment of institutions to social responsibility (through disclosure and analysis of content, or through social auditing provided by social screening agencies, reputation indicators and pollution indicators).

Many studies have found that the impact of CSR activities on short-term financial performance, measured by short-term profitability measures based on accounting figures such as return on assets and cost of financing, affects the application of the concept of "social responsibility" in financial terms

Keywords: Corporate Social responsibility; social accounting; social performance; financial performance.

Jel Classification Codes : G32; G34; M14

تمهيد

منذ ظهور مفهوم التنمية المستدامة، في تقرير رئيسة وزراء النرويج **جروهاليم برونتلاند** المعنون **بمستقبلنا المشترك** عام 1987، ظهرت النقاشات حول من المسؤول ومن المعني بتطبيق التنمية المستدامة، وفي هذا الإطار دار الجدل بين الدول والمؤسسات الاقتصادية، وتدخلت منظمات المجتمع المدني لتوضيح المسؤوليات، وبعد هذا النقاش اتضح أن جميع من يعيش على الكرة الأرضية معني بتطبيق التنمية المستدامة للحفاظ على حقوق الأجيال القادمة ونصيبها من الموارد والاحتياجات الأساسية. فتطبيق التنمية المستدامة حسب ما أشارت إليه **"الأجندة 21"**، التي انبثقت عن مؤتمر البيئة والتنمية **بريو دي جانيرو 1992**، يحتاج لتضافر جهود جميع من يعيش على الكرة الأرضية من دول ومؤسسات اقتصادية ومنظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية والمواطنين... الخ.

تمتد جذور المسؤولية الاجتماعية إلى عمق تاريخي ليس بالقرب، وهي مرتبطة بتطور الفكر الإداري والانعكاسات المختلفة التي طرأت عليه، إذ تأثرت المسؤولية الاجتماعية بالعديد من المتغيرات التي أدت إلى تعزيز قبولها في حيز الواقع أو إلى انحسارها، أو حتى تجاهلها في بعض الحالات تبعاً إلى أسباب كثيرة من أبرزها طبيعة البيئة المحيطة بالمؤسسة والتي تعمل فيها، وما ساد من فهم متباين للمسؤولية الاجتماعية لدى مديري المؤسسات.¹

وتساءل الورقة البحثية عن ما مدى تأثير المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، بالإضافة إلى إشكالية قياس ومحاسبة وإصدار قوائم غير مالية تزيد من الإفصاح والشفافية عنها؟

وتهدف هذه الورقة لبحث العلاقة بين أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والأداء المالي، وتفترض الدراسة وجود علاقة طردية على المدى الطويل بين الأداء الاجتماعي والأداء المالي.

ولتحقيق الهدف من الدراسة تم تقسيم الورقة البحثية إلى ثلاث محاور، عالج المحور الأول مفهوم وأبعاد المسؤولية المجتمعية، أما المحور الثاني فتم معالجة البات ومؤشرات قياس المسؤولية الاجتماعية، والمحور الثالث لبحث العلاقة بين الأداء الاجتماعي والأداء المالي.

المحور الأول: مفهوم وأبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ومؤشرات قياسها

يعرض هذا المحور الأبعاد المتكاملة التي تقوم عليها المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات للوصول إلى مساهمة فعالة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبين الأطراف ذات المصلحة والتي تستوجب المسؤولية الاجتماعية المتكاملة. بالإضافة إلى مؤشرات قياس التقدم في مستويات المسؤولية الاجتماعية.

أولاً: مفهوم وأبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

بدء الجدل بخصوص بنية وطبيعة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ابتداء من سنة 1920. حيث تحدث العديد من المسيرين علنا حول هذا التوجه الجديد، وكانت الحوارات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية في تلك الفترة تركز على الدلالات الدينية لمفهوم الخدمة العامة، والوصاية التي تنص على فكرة العقد الضمني الذي يميز العلاقة بين المؤسسة والمجتمع.²

عرفت المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات مناقشات واسعة على مستوى المؤسسات الدولية، حيث يعرف المجلس العالمي للأعمال من أجل التنمية المستدامة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بأنها "التزام مؤسسات الأعمال المتواصل، بالسلوك الأخلاقي وبالمساهمة في التنمية الاقتصادية وفي الوقت ذاته تحسين نوعية حياة القوى العاملة وأسرهم، فضلاً عن المجتمعات المحلية والمجتمع عامة."³ وتعرفها المفوضية الأوروبية على أنها "عملية توحيد الاعتبارات والاهتمامات البيئية والاجتماعية للمؤسسات مع أنشطتها وعملياتها وتفاعلها مع ذوي المصلحة على أساس طوعي."⁴

وعرفت المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات مناقشات أكاديمية أيضا،⁵ فاعتبرها كل من **دورتي ودياس وكارول**⁶ بأنها التزامات قانونية، وآخرون صنفوها كممارسات اجتماعية، واعتبرها آخرون بأنها الدور الاجتماعي، وصنفها آخرون على أنها الوظيفة الاجتماعية.⁷ من هذه التعاريف يلاحظ أنها اختلفت في بعض الجوانب، وإن اشتركت في هدف أو أكثر المتمثل في تفاعلها واتجاهها لخدمة المجتمع والبيئة. وأجمعت معظم التعاريف التي وردت من طرف الهيئات والمنظمات الدولية والاكاديميين على أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات هي مراعاة الاهتمامات الاجتماعية والبيئية في إدارتها، وفي إدارة علاقاتها مع أصحاب المصالح، والغاية من ذلك هو إشباع رغباتهم.⁸

وتشير الدراسات إلى أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية قد بدأ بالظهور عندما قامت بعض المؤسسات بتحسين ظروف العمل الداخلية وتحسين حياة العاملين وزيادة أجورهم وتوفير الرعاية الطبية لعوائلهم وغيرها من الممارسات. غير أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية أصبح أكثر اتساعا ويتركز على جوانب تحسين نوعية الحياة بشكل عام وتوفير الاستقرار الاجتماعي والتكافل الاجتماعي والعناية بشرائح المجتمع كافة دون تمييز.⁹

وسعى العديد من الباحثين إلى محاولة تحديد أبعاد المسؤولية الاجتماعية، وقد صنف كل منهم تلك الأبعاد من وجهات نظر مختلفة. ونفس الأمر بالنسبة للمؤسسات التي تختلف في تحديد هذه الأبعاد، وذلك حسب قدرتها ورغبتها ونظرتها للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

حيث أشار الباحث كارول (Archie Carroll) إلى أربعة أبعاد هي البعد الاقتصادي والبعد الأخلاقي والبعد القانوني والبعد الخيري. والتي يمكن تلخيص أهم محاورها كالآتي:¹⁰

- **البعد الاقتصادي:** يستند البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات إلى مبادئ المنافسة والتطور التكنولوجي حيث يشمل على مجموعة كبيرة من عناصر المسؤولية الاجتماعية يجب أن تؤخذ في إطار احترام قواعد المنافسة العادلة والحرية والاستفادة التامة من التطور التكنولوجي وبما لا يلحق ضررا في المجتمع والبيئة.

أي أن المؤسسات قبل أن تحقق مسؤولياتها البيئية والاجتماعية يجب أن تضمن بقائها واستمراريتها من خلال مسؤوليتها الاقتصادية، إذ يعتبر البعد الاقتصادي من أهم أبعاد الاستدامة في المؤسسات.

- **البعد القانوني:** يمثل البعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية الالتزام بقوانين وأنظمة وتعليمات عادة ما تحددها الدولة ويجب أن تحترمها المؤسسات وألا تخرقها.

- **البعد الأخلاقي:** يفترض البعد الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات أن تستوعب الجوانب القيمية والأخلاقية والسلوكية والمعتقدات في المجتمعات التي تعمل فيها، وفي حقيقة الأمر فإن هذه الجوانب لم تؤطر بعد بقوانين ملزمة لكن احترامها يعتبر أمرا ضروريا لزيادة سمعة المؤسسة في المجتمع وقبولها فعلى المؤسسة أن تكون ملتزمة بعمل ما هو صحيح وعادل ونزيه.

البعد الخيري: يرتبط بمبدأ تطوير نوعية الحياة بشكل عام وما يتفرع عن ذلك من عناصر ترتبط بالدوق العام ونوعية ما يتمتع به الفرد من غذاء وملابس ونقل وغيرها من جوانب أخرى.

ثانيا: الأطراف ذات المصلحة بأبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

حاول بعض الباحثين تحديد مسؤولية المؤسسات تجاه الأطراف ذات المصلحة في إطار عام يمكن أن يغطي مجموعة من الأبعاد ويرون أن هذه العناصر يمكن أن تكيف بقياسات مختلفة وفق اعتبار طبيعة عمل المؤسسة ونشاطها وحسب تأثير فئات أصحاب المصالح.

من الأسباب التي أدت إلى التوسع في مجال المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات هي بيئة العمل التي تحتوي على عدد كبير من الجماعات ذات المصالح الخاصة في نشاطات المؤسسات. فهل على المؤسسة أن تكون مسؤولة اجتماعيا أمام هذه الجماعات، أم على المؤسسة أن تكون مسؤولة أمام المجتمع بشكل كامل؟¹¹

من هذا المنطلق كان لابد على المؤسسات أن تأخذ بعين الاعتبار بيئة العمل، لأن أصحاب المصالح تتجاوب بسرعة مع الاتجاهات العامة في البيئة الاجتماعية، والتي ستتجه إلى ضغوط مباشرة مما يؤدي إلى التأثير على نشاط المؤسسة. ومن هنا ستجد المؤسسة أنه لابد من الاهتمام بأصحاب المصالح بالإضافة إلى اهتمامها بتحقيق الأرباح.¹²

يستخدم كل صاحب مصلحة معاييره الخاصة لتحديد مدى فعالية أداء المؤسسة، كما أن كل صاحب مصلحة يحكم باستمرار على تصرفات وأفعال الإدارة العليا من خلال تأثيرها عليه، لذلك تكون الإدارة حريصة ليس فقط على أصحاب المصالح الرئيسة في بيئة عمل المؤسسة، وإنما للمعايير التي تستخدمها كل جماعة للحكم على أداء المؤسسة.¹³

حيث حدد كل من (Plazzi & Starcher) الأطراف المعنية بالمسؤولية الاجتماعية بستة أبعاد أساسية تمثلت فيما يلي:¹⁴

المستهلكون: تضع المؤسسات المستهلك في المقدمة دائما، وتركز على توفير ما يحتاجه وبالنوعية الجيدة.

العاملون: تزايدت الدعوات التي تنادي بضرورة توفير ظروف عمل مناسبة، حيث تبين لأغلب المؤسسات الناجحة أن رضا المستهلكين يحقق نتائج عالية من خلال رضا العاملين.

شركاء العمل: أوضحت الكثير من الدراسات أن اعتماد المؤسسة على مجهزين في مختلف الظروف من خلال إقامة علاقات طويلة الأمد معهم يحقق لها النجاح ويحقق لها ميزة تنافسية عن بقية المؤسسات؛

البيئة: وفي هذا الصدد يوجه (Paul Hawken) رئيس قمة مؤتمر الأرض الذي عقد في مدينة ريودي جانيرو بالبرازيل عام 1992 نصائحه للمصنعين بقوله: "اترك العالم أفضل مما وجدته، خذ من البيئة ما تحتاج فقط، لا تحاول أن تؤذي الحياة أو البيئة، ستكفر عن ذنوبك إذا قمت بذلك".

المجتمعات المحلية: يجب أن تهتم المؤسسات بالمجتمعات المحلية من خلال توفير فرص العمل، الرواتب المجزية، عوائد الضرائب، التسكين، تقديم الدعم لبناء المشاريع.. وغيرها؛

المستثمرون: أثبتت العديد من الدراسات ومنها دراسة (Marriott Willard) أن المسؤولية الاجتماعية ترتبط إيجابا مع الأداء المالي، وأن أغلب المستثمرين في المؤسسات الكبرى يعلمون أن الإعلان عن شركاتهم بأنها مسؤولة اجتماعيا وبيئيا يحقق لها ميزة تنافسية تميزها عن باقي المؤسسات في السوق.

ويتضح من ذلك أن تصنيفات أبعاد المسؤولية الاجتماعية تعددت تبعا للمعطيات التي وضعتها البيئة أمام الباحثين وعليه يمكن القول أن جميع الآراء تصب حول الأطراف أصحاب المصلحة والذين يتعين على المؤسسات تعيينهم والعمل معهم للاضطلاع بدورها الاجتماعي.

ثالثا: مؤشرات قياس المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

تعد مسألة المعايير المناسبة لقياس الأداء الاجتماعي من أصعب المسائل في تقدير فاعلية تلك الأنشطة، نظرا للاختلاف في الفلسفات والمنطلقات والأهداف التي تؤثر في الأداء الاجتماعي، ويؤثر في منطلقات تلك المعايير عوامل وطنية أو اجتماعية واقتصادية ومالية تختلف من مجتمع لآخر، ومن منشأة إلى أخرى، ورغم أن هذه العوائد يصعب قياسها، إلا أنها تحظى بإجماع كبير بين المعنيين وفي الرأي العام بصرف النظر عن كلفتها الاقتصادية، أما العوامل الاجتماعية فمنها ما يتصل بالحفاظ على تماسك المجتمع بفئاته المختلفة، أما العوامل الاقتصادية فان ذلك يتمثل في الاعتراضات الوجيهة بشأن القيمة المضافة التي يمكن أن توفرها بعض الأنشطة بحساب تكلفتها

الاقتصادية في وجود بدائل أقل تكلفة أو وجود أنشطة أخرى أكثر نجاعة. وإجمالاً، تظل تمتاز بحاسبة التكاليف للمسؤولية الاجتماعية بعدها الاجتماعي الإنساني الذي يظل خاضعاً للاختلاف والتغيير تبعاً للمراحل الزمنية وخصائص المجتمعات وتحدياتها وتبعاً للأنظمة السياسية والاقتصادية التي تتحكم في مثلها العليا.¹⁵

وقد وضعت جمعية المحاسبين الأمريكيين مجموعة من المعايير عام 1963 ونشرتها عام 1966، لحساب المسؤولية الاجتماعية، وهي كما يلي:¹⁶

1- معيار الصلاحية: حيث لا بد أن تكون البيانات والمعلومات المحاسبية المتعلقة بالنشاط الاجتماعي وثيقة الصلة بالهدف والارتباط باستخدامه، وضرورة أن تعكس التقارير الاجتماعية الأثر الاجتماعي للأنشطة المطلوب قياس نتائجها لجميع أصحاب المصلحة والأطراف المستفيدة بصورة حقيقية تبعث على الثقة وفي الوقت المناسب، وبشكل يحقق الأهداف المرجوة من إعداد القوائم الاجتماعية الختامية.

2- معيار الخلو من التمييز: ويعني ضرورة تحديد الحقائق والتقارير عنها بنزاهة وتجرد، والاعتماد على طريقة موضوعية للقياس المحاسبي سواء للتكاليف أو للعوائد.

3- معيار السببية: ويتمثل في ضرورة تبيان أسباب تحقق أو عدم تحقق الأهداف الاجتماعية والبيئية، حتى يمكن الوصول إلى درجة الإقناع العام وإشباع حاجات طالبي المعلومات الاجتماعية، وكذلك تأكيداً لحق المجتمع في معرفة نتائج النشاط الاجتماعي والبيئي للمنظمة.

4- معيار التكلفة الاجتماعية التاريخية: ويقابل هذا المعيار (معيار التكلفة التاريخية للنشاط الاقتصادي) في المؤسسات، ويتعرض هذا المعيار للنقد الشديد، غير أن المغزى الحقيقي في هذا المعيار يصعب قياسه لأنه يأخذ العوائد بعيدة المدى زمنياً للأنشطة الاجتماعية.

5- معيار العائد الاجتماعي: ويمتاز هذا المعيار بصعوبة إخضاعه للقياس (لأسباب نسبية وأخرى زمنية، ويمكن أن يحل هذا المعيار محل مبدأ (تحقق الإيراد) في مجال المحاسبة المالية، لأنه يتسع ليشمل العوائد الاجتماعية التي لا يوجد لها أسعار محددة أو متفق عليها.

6- معيار مقابلة العوائد الاجتماعية بالتكاليف المسببة لها: ويقابل هذا المعيار مبدأ (مقابلة الإيرادات بالتكاليف) في حالة المحاسبة المالية، ويعني مقابلة العوائد الاجتماعية لكل نشاط اجتماعي تحت كل مجال من مجالات المسؤولية الاجتماعية بالتكلفة التي أحدثت هذا العائد، وهو يتسع ليشمل الأساليب المستحدثة في قياس العائد الاجتماعي أو التكاليف الاجتماعية.

إن الدليل على أهمية موضوع البيئة هو إصدار منظمة التقييس العالمية خدماتها (ISO 14000) المعروفة بالرغم من أنه ليس هناك إجماع على وجود معايير واضحة ومحددة لقياس الأداء البيئي، إلا أنه توجد العديد من المعايير التي يمكن من خلالها الحكم على أداء المؤسسات في هذا المجال كالتالي:¹⁷

أ- السياسة البيئية: مدى الوضوح والاستقرار والشمولية؛ ربط الأداء البيئي برسالة المؤسسة؛ شرط الاستدامة بالنشاط البيئي؛ تقليل المخاطر البيئية؛ وجود مدونة أخلاقيات البيئة ومعايير التطبيق.

ب- الهيكل العام للمنظمة: وجود قسم خاص أو وحدة خاصة بالبيئة؛ موقع المدير البيئي في الهيكل التنظيمي؛ إشراك ممثل بيئي في مجلس الإدارة.

ج- إدماج العاملين في الأنشطة البيئية.

د- وجود نظام الإدارة البيئي: إمكانية القياس الكمي لأنشطة البيئية؛ نظام قياس للأداء البيئي؛ الإيفاء بمتطلبات نظام ISO14000.

و- الوقاية من التلوث وتقليل العادم وأنشطة إعادة التدوير.

هـ- التدقيق البيئي.

ز- العلاقة مع الجمهور ووسائل الإعلام: تنفيذ الجمهور بقضايا البيئة؛ الإفصاح العام ومصداقية المؤسسة بقضايا البيئة.

ح- العلاقات مع المجتمع المحلي: جلسات حوار مع المجتمع المحلي حول قضايا البيئة؛ العدالة باختيار مواقع الوحدات الإنتاجية للمنظمة في المدينة.

ط- اتصالات تغطي الأنشطة البيئية: إعداد التقرير البيئي السنوي؛ فحص القضايا البيئية الواردة في التقرير البيئي السنوي.

المحور الثاني: محاسبة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها

كشفت تقارير الأمم المتحدة أن المؤسسات تساهم مساهمة لا يستهان بها في التنمية المستدامة للبلدان من خلال الاستثمار وإيجاد فرص العمل. إلا أنه ثبت مرارا أن المؤسسات الكبيرة يمكن أيضا أن تؤثر تأثيرا سلبيا في المجتمعات التي تعمل فيها. ولا بد من توافر الشفافية بشأن التأثير البيئي والاجتماعي للمؤسسات من أجل تحسين إدارة هذه المسائل.¹⁸

أولا: مفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

تعتبر محاسبة المسؤولية الاجتماعية محاسبة إسهامات المؤسسة في التنمية المستدامة، ويطلق عليها "المحاسبة عن التنمية المستدامة"، وهي تشمل كل الفروع التي تركز على العنصر البيئي والاجتماعي في عملية قياس التنمية المستدامة مثل: المحاسبة عن المتغيرات الخارجية، المحاسبة الشاملة، محاسبة التكلفة البيئية، المحاسبة البيئية، محاسبة التكلفة الكلية، المحاسبة الخضراء، المحاسبة الحقيقية، محاسبة التكلفة الإجمالية.

وكلما زادت الأهمية بالتنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية، حدث نوع من الضغط على المحاسبين والمراجعين للدخول في ذلك المجال الجديد، وتوالت الآراء منادية بضرورة أن تتضمن التقارير المالية المنشورة -إلى جانب نتائج الأداء الاقتصادي للمؤسسات- نتائج أخرى عن الأداء الاجتماعي لها.¹⁹

يمكن تعريف المحاسبة على المسؤولية الاجتماعية تعريفا شاملا على أنها: "مجموعة الأنشطة التي تختص بقياس وتحليل الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال وتوصيل تلك المعلومات للفئات والطوائف المختصة وذلك بغرض مساعدتهم في اتخاذ القرارات وتقييم الأداء الاجتماعي لتلك المؤسسات."²⁰

حيث يبين هذا التعريف اهتمام المحاسبة الاجتماعية بوظيفتي قياس الأداء الاجتماعي للمؤسسات والتقرير عن نتائج القياس بما يكفل إجراء تقييم للأداء الاجتماعي لأي مؤسسة من قبل المجتمع. وتقوم المحاسبة الاجتماعية على الافتراضات الآتية:²¹

- للمؤسسة التزامات تجاه المجتمع الذي تعمل فيه ولأطراف وفئات متعددة في المجتمع وعليها تقبل هذه الالتزامات والوفاء بها.
- ندرة ومحدودية الموارد المتاحة للمجتمع تستوجب استثمارها بفاعلية وبما يؤدي إلى تحقيق عائد اجتماعي مقبول.
- لا توجد موارد مجانية يمكن استغلالها دون أضرار كالماء والهواء فهي موارد نادرة يتوجب على المؤسسات تعويضها للمجتمع.
- من حق المجتمع على المؤسسة الاطلاع على ما تقوم به من أعمال وخاصة في الإطار الاجتماعي من خلال مبدأ الإفصاح المحاسبي.

مما سبق، يتوجب على مهنة المحاسبة أن تغير من اتجاهاتها التقليدية، وأن تهتم بمساعدة المجتمع في التعرف على الأداء الاجتماعي للمؤسسات. وتعتبر عملية قياس وتقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسات والتقارير المالية عن نتائجه تعتبر جزءا أساسيا من مسؤولية المحاسب والمراجع تجاه الرأي العام.²²

ثانيا: نشأة المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

تعد المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية أحدث مراحل التطور المحاسبي ولقد نشأ هذا التطور للزيادة المطرد في حجم وقدرات المؤسسات، فالمؤسسات المعاصرة لها تأثيرات مالية واجتماعية واسعة النطاق، سواء من وجهة نظر الاقتصاد الوطني أو من حيث تعدد الأطراف ذوي المصلحة في تلك المؤسسات.²³

تتم الهيئات الدولية كهيئة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وفريق خبراءها الحكومي المتخصص بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ بمسألة شفافية المؤسسات ومساءلتها. وأبرزت فوائح المحاسبة التي هزت عالم الأعمال عام 2003 الحاجة إلى الشفافية وكشف البيانات لأنهما يعززان عموماً علاقات الثقة بين المؤسسات والمستثمرين وأسرههم من أصحاب المصلحة. وهذا ينطبق على كل من المعلومات المالية وغير المالية.²⁴

ورغم أن الجهود الأولى لفريق الأمم المتحدة قوبلت بشيء من الشك، فإن الدعم الذي تقدمه مهنة المحاسبة ما برح ينمو باطراد، وازداد الاعتماد على عمل فريق الخبراء. وهكذا، أصدر الفريق في عام 1998 "المبادئ التوجيهية للمحاسبة والإبلاغ المالي عن التكاليف والالتزامات البيئية"، هذه المبادئ التي وفرت الأساس لتوصيات الاتحاد الأوروبي بشأن المحاسبة البيئية.²⁵

إن الشفافية فيما يخص تأثير المؤسسات على المجتمع خطوة ضرورية صوب تحسين إدارة هذا التأثير، وصوب زيادة مساهمة القطاع الخاص في التنمية المستدامة للبلدان.

كما أن محاسبة المسؤولية الاجتماعية تُعد بمثابة الاستجابة المنطقية لهذا التطور، فيتسع نطاق المحاسبة ليهتم بجانب قرارات الإدارة ونتائجها وآثارها الاقتصادية بالقرارات المتعلقة بالنواحي الاجتماعية ونتائجها وآثارها أيضاً. وفي ذلك توجيه لأنظار إدارات المؤسسات المختلفة اتجاه العدد الهائل من المشكلات الاجتماعية، بجانب اهتماماتها بفعالية العمليات الاقتصادية التقليدية.²⁶

ثالثاً: أهداف محاسبة المسؤولية الاجتماعية

تهدف محاسبة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات إلى:²⁷

- 1- تحديد وقياس صافي المساهمة الاجتماعية للمؤسسة التي لا تشمل فقط على عناصر التكاليف والمنافع الخاصة والداخلية للمؤسسة، وإنما أيضاً تتضمن عناصر التكاليف والمنافع الاجتماعية الخارجية، والتي لها أثر على فئات المجتمع والأطراف ذات المصلحة. وينبع هذا الدور من قصور المحاسبة التقليدية في مجال القياس المحاسبي.
- 2- تقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة وذلك من خلال تحديد ما إذا كانت استراتيجية المؤسسة وأهدافها تتماشى مع الأولويات الاجتماعية.
- 3- الإفصاح عن الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة والتي لها آثار اجتماعية، ويستدعي هذا الهدف ضرورة توفير البيانات الملائمة عن الأداء الاجتماعي للمؤسسة ومدى مساهمتها في تحقيق الأهداف الاجتماعية، وأيضاً إيصال هذه البيانات للأطراف ذات المصلحة بالمؤسسة، وذلك من أجل ترشيد القرارات المتعلقة بتوجيه الأنشطة الاجتماعية وتحديد النطاق الأمثل لها سواء من وجهة نظر المستخدم أو من وجهة نظر المجتمع.

رابعاً: مجالات المحاسبة الاجتماعية

توجد أربعة مجالات للمحاسبة الاجتماعية حسب لجنة المحاسبة عن الأداء الاجتماعي (الجمعية الوطنية للمحاسبين بأميركا) وهي

كالآتي:²⁸

- تفاعل المؤسسات مع المجتمع.
- المساهمة في التنمية المستدامة.
- المساهمة في تنمية الموارد الطبيعية والبيئية.
- الارتقاء بمستوى جودة السلع والخدمات.

ومن منظور آخر، قدم المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) ستة مجالات لمحاسبة الأداء الاجتماعي وهي:

البيئة، والموارد غير المتجددة، والموارد البشرية، والموردون والعملاء، والمجتمع.

وقامت جمعية المحاسبة الأمريكية بإجراء دراسة ميدانية على بعض المؤسسات التي تعد قوائم وتقارير اجتماعية وذلك من أجل التعرف على أسس القياس والإفصاح، وتم إصدار تقرير بخمسة مجالات للأداء الاجتماعي وهي: الرقابة على البيئة، وتوظيف الأقليات، والعمالون، وتحسين المنتج، وخدمة المجتمع.²⁹

المحور الثالث: علاقة الأداء الاجتماعي بالأداء المالي

ينظر إلى المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات على نطاق واسع باعتبارها إحدى استراتيجيات الإدارة. فقد أظهر عدد متزايد من الأمثلة الناجحة أن احترام المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، إما يؤدي إلى زيادة الأداء المالي، أو على الأقل هو (في المدى القصير) محايد في أثره على أرباح المؤسسات.³⁰

أولاً- العلاقة بين الأداء الاجتماعي والأداء المالي في الأدبيات والنماذج النظرية

توجد عدة فرضيات للتأثيرات المتبادلة بين الأداء المالي والأداء الاجتماعي كما هي مبينة في الجدول الآتي:

جدول رقم (1) أهم الفرضيات النظرية للعلاقة بين الأداء المالي والأداء الاجتماعي

تجاه العلاقة	فرضية العلاقة الإيجابية	فرضية العلاقة السلبية
تأثير الأداء الاجتماعي في الأداء المالي	نموذج الإدارة الجيدة	نموذج التكاليف الإضافية
تأثير الأداء المالي في الأداء الاجتماعي	نموذج توفر الأموال	نموذج الانتهازية

Source : José Allouche, Patrice Laroche. **Responsabilité sociale et performance financière des entreprises : une synthèse de la littérature.** Colloque "Responsabilité sociale des entreprises : réalité, mythe ou mystification ? ", Mar 2005, Nancy, France. P : 12.

الفرضية الأولى: توجد علاقة سلبية بين الأداء الاجتماعي والأداء المالي للمؤسسات.

تحصلت العلاقة بين الأداء الاجتماعي والأداء المالي على الكثير من الاهتمام من خلال البحوث النظرية والتجريبية. حيث يوجد نموذجين يدافعان عن التأثيرات السلبية بين الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية والأداء المالي:³¹ النموذج الأول: وفي بداية الأمر اعتبرت العلاقة سلبية بين تبني المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي، خاصة عند صاحب نظرية أصحاب المصلحة (فريدمان 1962, 1970) لاعتباره المسؤولية الاجتماعية تبرع أصحاب الأسهم على أصحاب المصلحة الذي من شأنه أن يخفض من أرباح المؤسسة.

النموذج الثاني: يقوم النموذج الثاني على فرضية الانتهازية، وتكمن الانتهازية من جهة؛ في تضارب المصالح الناتج عن الوكالة بين المسيرين والأطراف ذات المصلحة بما فيهم المساهمين، ذلك لقيام المسيرين بتحقيق أهدافهم الخاصة على حساب المساهمين والأطراف ذات المصلحة. ومن جهة أخرى تظهر الانتهازية عند قيام المسير بتغطية الأداء المالي الضعيف بدخوله في البرامج الاجتماعية والبيئية.

الفرضية الثانية: توجد علاقة إيجابية بين الأداء الاجتماعي والأداء المالي للمؤسسات.

كما وجدت دراسات أخرى أن هناك علاقة إيجابية بين تحمل المؤسسات لمسؤوليتها الاجتماعية وبين أدائها والأرباح المالية التي تحققها المؤسسات وتعود هذه العلاقة الإيجابية إلى تحسن العلاقة داخل المؤسسات بين الإدارة والعمالين بما من ناحية والإدارة وعمال المؤسسة من ناحية أخرى، كما تتحسن سمعة المؤسسات وتصبح مؤهلة للاقتراض من القطاع المصرفي، وقادرة على جذب الاستثمارات، فضلا عن تحسن العلاقة بين المؤسسات والحكومة مما يعود عليها بالنفع.³²

ويوجد نموذجين يدافعان على التأثيرات الإيجابية بين الأداء الاجتماعي والأداء المالي:³³

النموذج الأول: تعتمد فرضية العلاقة الإيجابية على فكرة أن المدراء الذين يحققون الإشباع لكامل أطراف المصلحة - والمتأثرين بما تفعله المؤسسة من أجل تحقيق أهدافها- عبر الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية يحسنون بذلك صورة وسمعة المؤسسة، مما يرفع من الأداء المالي والأرباح.

النموذج الثاني: يقوم النموذج الثاني على فكرة أن الأداء المالي الجيد يساعد المؤسسة على تحمل مسؤوليتها الاجتماعية لكامل الأطراف ذات المصلحة، ويسمح لها الأداء المالي الجيد باقتحام ميادين اجتماعية والمساهمة الفعالة فيها.

ثانيا- العلاقة بين الأداء الاجتماعي والأداء المالي في الدراسات الميدانية والتجريبية

تختلف نتائج الدراسات الميدانية التي تبحث العلاقة بين الأداء المالي والأداء الاجتماعي، فهناك من وجد علاقة إيجابية وهناك من وجد علاقة سلبية وغيرهم من لم يجدوا علاقة ذات دلالة.

وهناك حالات واقعية وإحصائيات بينت أن هناك مكاسب مالية تتحقق للمؤسسة الملتزمة اجتماعيا وفيما يلي بعض النتائج الدالة على ذلك:³⁴

في بريطانيا خلال الفترة 1989 إلى 1999 ارتفع الادخار في أسهم المؤسسات التي تندرج في إطار المؤسسات الملتزمة اجتماعيا من 200 مليون جنيه إسترليني إلى ما يزيد على 2 بليون جنيه إسترليني والأهم من ذلك هو معدل النمو لهذه الأسهم فقد تضاعفت قيمة هذه الأسهم على مدى ثلاث سنوات فقط بين 1996-1999.

وفي أحدث الدراسات التي أجريت عن المؤسسات الأمريكية، أشار 82% من المديرين الذين شملتهم الدراسة إلى أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات تسهم في تحسين نتائج الأعمال كما تشير دراسة أخرى إلى أن المؤسسات التي تطبق البرامج الاجتماعية تزداد احتمالات تحسن أدائها المالي.

وتشير دراسات حديثة صادرة عن جامعة "هارفارد" إلى أن المؤسسات التي تطبق مفهوم المسؤولية الاجتماعية يزيد معدل الربحية فيها إلى 18% عن تلك التي ليس لها برامج في المسؤولية الاجتماعية كما أن المؤسسات الملتزمة اجتماعيا زاد معدل نموها بمعدل أربعة أضعاف.

ويمكن تلخيص نتائج 93 دراسة تجريبية التي تبحث العلاقة بين الأداء المالي والأداء الاجتماعي في الجدول الآتي:

جدول رقم (2): نتائج أهم الدراسات التي تبحث العلاقة بين الأداء المالي والأداء الاجتماعي

أدوات قياس الأداء المالي								الأداء الاجتماعي أدوات قياس
مقاييس أخرى		محاسبيا والسوق		السوق		محاسبيا		
الدراسة	النتيجة	الدراسة	النتيجة	الدراسة	النتيجة	الدراسة	النتيجة	
		Belkaoui & Karpick (1989) Verschoor (1998) Verschoor (1999)	+ + +	Ingram (1978) Belkaoui (1976) Anderson & Franckle (1980) Freedman & Jaggi (1986) Holman, New & Singer (1990) Freedman & Stagliano (1991) Blacconière & Patten (1994) Blacconière & Northcut (1997)	+ + + 0 -0,+ + + +	Bowman & Haire (1975) Bowman (1976) Fry & Hock (1976) Bowman (1978) Preston (1978) Abbott & Monsen (1979) Ingram & Frazier (1983)	Uعلى شكل + 0 0 + 0 0	الإفصاح وتحليل المحتوى
		Rockness, Schlachter & Rockness (1986) Ogden & Watson (1999) Judge & Douglas (1998) Kedia & Kuntz (1981)	+ 0 - -	Newgren et al. (1985) Patten (1990) Teper (1992) Meznar, Nigh & Kwok (1994) Wright, Ferris, Hiller & Kroll (1995)	+ 0 + 0	Parket & Eilbirt (1975) Aupperle, Carroll & Hatfield (1985) Wokutch & Spencer (1987) O'Neill, Saunders & McCarthy (1989)		
		Sharma & Vredenburg (1998) Reimann (1975) Marcus &	-0,+ -0,+ + -0,+					

- 0,+	Goodman (1986) Klassen & Whybark (1999) Christman n (2000)			+ - - 0 + - 0 +	Klassen & MacLaughlin (1996) Boyle, Higgins & Rhee (1997) Kahn, Lekander & Limkuhler (1997) McWilliams & Siegel (1997) Posnikoff (1997) Wright & Ferris (1997) Teoh, Welch & Wazzan (1999) Jones & Murrell (2001)	0 +	Lashgari & Gant (1989) Porter & Van des Linde (1995)	
		+ 0 + + 0	Hart & Ahuja (1994) Greening (1995) Dowell, Hart & Yeung (2000) Graves & Waddock (2000) Waddock, & Gorski (2000)	+ -0,+ 0 0 -0,+ -0,+	Luck & Pilote (1993) Graves & Waddock (1994) Kurtz & DI Bartolomeo (1996) Guerard (1997a) Guerard (1997b) Hillman & Keim (2001)	+ + -0,+ 0	Russo & Fouts (1997) Waddock & Graves (1997) Berman, Wicks, Kotha & Jones (1999) McWilliams & Siegel (2000)	التدقيق الاجتماعي
+ +	Moskowitz (1972) Conine & Madden (1986)	-0,+ + 0 -0,+ +	Cochran & Wood (1984) McGuire, Sundgren and Schneeweis (1988) Fombrun & Shanley (1990) McGuire, Schneeweis & Branch (1990) Simerly (1994)	- + + -0,+	Vance (1975) Preston & Sapienza (1990) Brown (1998) Brown (1997)	+ + 0 + + + + + +	Heinze (1976) Sturdivant & Ginter (1977) Alexander & Buchholtz (1978) Spencer & Taylor (1987) Clarkson (1988) Herremans, Akathaporn & McInnes (1993) Simerly (1995) Griffin & Mahon (1997) Preston & O'Bannon (1997) Tichy et al. (1997)	مؤشرات السمعة
		+ 0 -0,+ -0,+	Spicer (1978) Chen & Metcalf (1980) Blackburn, Doran & Shrader (1994) Pava & Krausz (1996)	0 + + -0,+	Fogler & Nutt (1975) Shane & Spicer (1983) Stevens (1984) Diltz (1995)	+ 0 + +	Bragdon & Marlin (1972) Freedman & Jaggi (1982) Nehrt (1996)	مؤشرات التلوث
7		21		35		30		عدد الدراسات

(+) علاقة موجبة، (-) علاقة سالبة، (0,+،-) علاقة مختلطة، (0) لا توجد علاقة ذات دلالة.

Source : José Allouche, Patrice Laroche. **Op-cit**, 2005, P : 22.

من خلال الجدول السابق يتبين أن أغلب نتائج الدراسات الميدانية تشير إلى وجود علاقة إيجابية بين الأداء الاجتماعي للمؤسسة والأداء المالي، وذلك مع اختلاف أدوات القياس والتقييم، سواء عند قياس الأداء المالي (محاسبا أو عن طريق القيمة السوقية، أو عن طريق استعمالهما معا في الدراسة أو استعمال معايير أخرى) وأيضا عند تقييم التزام المؤسسات بالمسؤولية الاجتماعية (عن طرق الإفصاح وتحليل المحتوى، أو عن طريق التدقيق الاجتماعي المقدم من طرف وكالات التنقيط الاجتماعي، أو مؤشرات السمعة ومؤشرات التلوث).

حيث توصلت العديد من الأبحاث والدراسات لوجود أثر لأنشطة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي قصير الأجل والذي يقاس بمقاييس الربحية قصيرة الأجل والمبنية على الأرقام المحاسبية، مثل العائد على الأصول وتكلفة التمويل، فعلى سبيل المثال أكدت مجموعة من الدراسات على توفر دليل ميداني على وجود علاقة ارتباط طردية جوهرية بين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وكل من العائد على الأصول المستثمرة بها والعائد على حقوق الملكية.³⁵

وكذلك أكدت الكثير من الدراسات وجود علاقة بين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ومجموعة من مقاييس الربحية طويلة الأجل والمبنية على ردود أفعال المتعاملين بالأسواق المالية مثل القيمة السوقية والعائد على أسهم المؤسسات، فعلى سبيل المثال قدمت

مجموعة من الدراسات المحاسبية دليلاً ميدانياً على وجود انعكاسات إيجابية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات على القيمة السوقية لها وتحسين السيولة في الأسواق المالية.

ثالثاً: الآثار غير المباشرة للمسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمؤسسات

يعتبر تطبيق مفهوم "المسؤولية الاجتماعية" مؤثراً من الناحية المالية على العديد من العوامل ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بالأداء المالي، ويمكن الاستدلال على ذلك من المزايا الآتية:

1- تعزيز سمعة المؤسسة ومكانة المنتج

تؤدي الممارسات التجارية المسؤولة إلى تعزيز مكانة المنتج وتقوية سمعة المؤسسة، وخاصة في المؤسسات الحديثة، وقد أشارت الدراسة الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي بعنوان Voice of the Leaders Survey والتي أجريت في أواخر عام 2003 إلى أن سمعة المؤسسة تعد من أهم معايير نجاحها.

2- تحسين فرص الحصول على رؤوس الأموال

تعد أهمية السمعة الجيدة في جعل أداء المؤسسة مستداماً ميزة أخرى من مزايا الممارسات التجارية المسؤولة الأمر الذي يؤدي إلى تحسين وضع المؤسسة في أسواق الإقراض، فمن المؤكد أن المؤسسات المسؤولة تجاه مجتمعاتها تستطيع جذب المزيد من الأموال وتقليل التكاليف الإجمالية للاقتراض.

3- زيادة القدرة على اجتذاب عاملين يتمتعون بمهارات أعلى وارتفاع الروح المعنوية ودرجة الالتزام

بالإضافة إلى المزايا الخارجية للمواطنة الصالحة للمؤسسات، فإن المؤسسات تستفيد داخلياً من تحسن مكانتها فالممارسات التجارية المسؤولة اجتماعياً يمكنها من تحسين قدرة المؤسسة على جذب عاملين يتمتعون بمهارات أعلى والاحتفاظ بهم. ومن الملاحظ أيضاً ارتفاع الروح المعنوية للعاملين لدى المؤسسات التي تطبق برامج فعالة لمواطنة المؤسسات. كما يمكن لارتفاع مستوى الشفافية والانفتاح داخل المؤسسة أن يغير الدوافع التي تحكم علاقات العاملين ومفاوضات النقابات العمالية بحيث يحكمها المزيد من التعاون وليس العدا.

4- تحسين الكفاءة التشغيلية والتكلفة الفعالة.

5- انخفاض مخاطر وتكاليف التجارة.

6- زيادة الإنتاجية والجودة.

7- تخفيض الرقابة التنظيمية.

8- خلق فرص أعمال جديدة.

9- توسيع الحصة السوقية وبناء كيانات مستقرة ومزدهرة.

خلاصة

يعد موضوع المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية من الموضوعات المشتركة بين علوم الإدارة والمالية والاقتصاد والاتصال والاجتماع وغيرها، والتي لا يزال يكتنف مفهومها كثيراً من الجدل بين الباحثين ورجال الأعمال والمؤسسات الدولية، من حيث طبيعة المسؤولية الاجتماعية ومجالاتها وطرق قياسها والرقابة عليها.

خلص المقال إلى أنه ترتبط المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ارتباطاً وثيقاً بمفهوم "التنمية المستدامة". ففي عام 1987، خلص تقرير **برونتلاند** إلى أن النموذج الحالي للتنمية الاقتصادية لا يمكن أن يدوم على المدى البعيد، حيث يتسبب في نفاذ الموارد الطبيعية وإيذاء المجتمع. ويعتمد مفهوم التنمية المستدامة على ثلاثة عناصر رئيسية هي: حماية البيئة، والنمو الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية. وتم حصر من خلال هذا البحث عدة مفاهيم للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، تختلف باختلاف وجهات النظر في تحديد شكل هذه المسؤولية. فالبعض يراها بمثابة تذكير للمؤسسات بمسئولياتها وواجباتها إزاء مجتمعها الذي تنتسب إليه، بينما يرى البعض الآخر أن مقتضى هذه المسؤولية لا يتجاوز مجرد مبادرات اختيارية تقوم بها المؤسسات صاحبة الشأن بإرادتها المنفردة تجاه المجتمع. ويرى آخرون أنها صورة من صور الملاءمة الاجتماعية الواجبة على المؤسسات. إلا أن كل هذه الآراء تتفق من حيث مضمون هذا المفهوم. يؤثر تطبيق مفهوم "المسؤولية الاجتماعية" من الناحية المالية، فهناك عدة دراسات توضح الارتباط بين الممارسات التجارية المسؤولة وتحسن الأداء المالي. ويمكن الاستدلال على الأثر المالي ذلك من المزايا المذكورة آنفاً من خلال العديد من الدراسات التي تدعم تلك النظرية.

قائمة المراجع

- 1 - فؤاد محمد حسين الحمدي، الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وانعكاساتها على رضا المستهلك، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة المستنصرية، العراق، 2003، ص: 35.
- 2 - وهيبه مقدم، تقييم مدى استجابة منظمات الاعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية، رسالة دكتوراه في علوم التسويق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة وهران، 2014، ص: 68.
- 3 - Frank Hond & al, **Managing corporate social responsibility in action talking**, (Corporate social responsibility series), Ashgate Publishing Company, USA, 2007, p: 10.
- 4 - Georg Muller-Christ, **Sustainable Management Coping with the Dilemmas of Resource-Oriented Management**, Springer, London, 2011, p: 47.
- 5 - Luo, X., C.B. Bhattacharya., **Corporate Social Responsibility, Customer Satisfaction, and Market Value. Journal of Marketing**, 2006.70(4): 1-18.
- 6 - Carroll, A.B., **Corporate social responsibility. Business and Society**, 1999. 8 (3): 268-295.
- 7 - Enio Marcos B. B., et al, **Relation between an organization evaluated as being Socially Responsible and the Satisfaction, Trust and Loyalty of its Clients. Australian Journal of Basic and Applied Sciences**, 2015, 9(7): 429-438,
- 8 - محمد فلاق، مساهمة المسؤولية الاجتماعية في تحقيق ميزة تنافسية مستدامة في منظمات الأعمال، أطروحة دكتوراه في علوم التسويق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسينية بن بوعلي، 2014، ص: 25.
- 9 - ناصر جرادات وعزام أبو الحمام، المسؤولية الأخلاقية والاجتماعية للمنظمات، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص: 219.
- 9 - المرجع نفسه، ص: 21.
- 10 - محمد فلاق، المسؤولية الاجتماعية للشركات النفطية العربية (شركتي سوناطراك الجزائرية وأرامكو السعودية أمودجا)، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، عدد 12، 2013، ص: 31.
- 11 - محمد فلاق، مرجع سابق، 2014، ص: 31.
- 12 - المرجع نفسه.
- 13 - المرجع نفسه.
- 14 - بحوصي مجذوب وبخوش مديحة، دور مواصفة الإيزو 26000 في التعريف بمعايير المسؤولية الاجتماعية، الملتقى الدولي الثالث: منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار: 14-15 فيفري 2012، ص: 6.
- 15 - ناصر جرادات وعزام أبو الحمام، المسؤولية الأخلاقية والاجتماعية للمنظمات، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص: 219.
- 16 - المرجع نفسه، ص: 220.
- 17 - محمد فلاق، مرجع سابق، 2014، ص: 90.
- 18 - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع، الاتجاهات والقضايا الراهنة، نيويورك، 2004. ص: 05.

- 19- يوسف محمد جربوع، مدى تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد الخامس عشر، العدد الأول، جانفي 2007، ص: 240.
- 20- المرجع نفسه.
- 21- طاهر الغالي، صالح العامري، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الرابعة، 2015، ص: 112.
- 22- المرجع نفسه.
- 23- يوسف محمد جربوع، مرجع سابق، 2007، ص: 19.
- 24- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع، الاتجاهات والقضايا الراهنة، نيويورك، 2004، ص: 01.
- 25- المرجع نفسه، ص: 02.
- 26- حامد صالح، معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، مذكرة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية غزة، 2009، ص: 19.
- 27- المرجع نفسه.
- 28- يوسف محمد جربوع، مرجع سابق، 2007، ص: 248.
- 29- المرجع نفسه.
- 30- حسين عبد المطلب الأسرج، المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودورها في التنمية المستدامة للمملكة العربية السعودية، ورقة رقم: 54977، 2014، ص: 5.
- 31- José Allouche, Patrice Laroche. **Responsabilité sociale et performance financière des entreprises : une synthèse de la littérature**. Colloque "Responsabilité sociale des entreprises : réalité, mythe ou mystification?", Mar 2005, Nancy, France. P : 20.
- 32- عبد الرزاق مولاي لخضر وحسين شنيبي، أثر تبني المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، الطبعة الثانية: نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، المنعقد بجامعة ورقلة يومي 22 و 23 نوفمبر 2011، ص: 229.
- 33- José Allouche, Patrice Laroche. **Op-cit**, 2005, P : 21.
- 34- عبد الرزاق مولاي لخضر، حسين شنيبي، مرجع سابق، 2011، ص: 232.
- 35- جميل حسن النجار، المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال وأثرها على الأداء المالي "دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين"، موقع موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي تاريخ التصفح جويلية 2018، <http://iefpedia.com/arab>